المجالس المحلية: كمون يتجاوز تقديم الخدمات

تحليل يلفت النظر إلى بعدٍ غير مشهور عن واقع الثورة السورية، وهو أن المناطق التي تفلّتت من قبضة النظام نجحت في تنظيم مناطقها وفق صيغة تمثيلية انتخابية، فحازت على شرعية سياسية لها أهمية تفوق أهمية قيامها بالخدمات الأساسية.

سعى النظام عقب انقلاب حزب البعث سنة 1963 إلى احتكار المجال السياسي بالقمع من خلال إكراهات مؤسساته الأمنية وقمعها لأدنى الحريات مما أفقد المجتمع قدرته على تشكيل بنى سياسية قادرة على تمثيل الناس والتعبير عن احتياجاتهم. وانطلقت ثورة الكرامة في آذار 2011 من رحم الحواضن الاجتماعية وبُنى مجتمعاتنا العربية المسلمة مستثمرة روابط الأسرة والحي والمسجد. وشاركت مختلف شرائح الشعب وفئاته في الحراك الثوري، وشُكّلت تنسيقيات الأحياء لتنظيم نشاطاته. ورداً على السعة الشعبية لهذا الحراك، حاول نظام الحكم في دمشق توظيف بعض القوى المجتمعية المتحالفة معه كالوجهاء والشخصيات الدينية الرسمية لاحتواء الثورة، إلا أنه لم ينجح لعدم تمتّع تلك القوى بشرعية حقيقية لدى الشعب. وبعدما تفلّتت المناطق من سيطرة النظام، سعت المجموعات الثورية إلى تنظيم الحياة وتلبية الاحتياجات المعاشية من خلال مجالس محلية يمكن اعتبارها امتداداً للتنسيقيات في مرحلة ما قبل الاضطرار لاستعمال السلاح. وبدأت هذه المجالس تحظى بشرعية مستمدة من تمثيلها للسكان وتبنّي خطابهم. وتدريجياً تنامت أدوار المجالس المحلية واكتسبت صفة سياسية، حتى أن النظام في دمشق اضطر للتعامل معها والاعتراف العملي بدورها السياسي حيث شكّل اتفاق هدنة الزبداني في آذار 2012 بداية هذا الاعتراف، إلا أنه سعى لاستنزاف هذه المجالس في معالجة الأزمات المعيشية وإشغالها عن دورها السياسي.

الحكم المحلي: دعامة قوية على طريق الحل

لم تفلح المقاربات المطروحة في حل الصراع الدائر في سورية فبقيت محصورة ضمن أولوية التهدئة دون التسوية في ظل التدافعات الإقليمية وبراغماتية الفاعلين الدوليين وتغليبهم للاعتبارات الأمنية على المجتمعية مما زاد المشهد تعقيداً. وفي حين يفتقد النظام لأسس الشرعية منذ نشأته لا سيما بعد ارتهانه المباشر لإيران وميليشياتها الطائفية، حالت أسباب موضوعية وذاتية من اجتياز المعارضة لاختبار القيادة والتمثيل ليتآكل دورها في معادلة الصراع لا سيما مع ضعف قدراتها على امتلاك أوراق القوة وبقاء مؤسساتها في الخارج.

وبالمقابل نجحت المجالس المحلية في البقاء والنمو رغم التحديات الجمّة التي واجهتها لارتكازها إلى شرعيةٍ مستمدةٍ من مشاركة السكان المحليين آمالهم وآلامهم، وشهدت المناطق المختلفة تحوّل المجالس المحلية إلى نوى سياسية، وجرت عمليات تمثيل وانتخاب لم تعرفه سورية قط، فتعزّز دور المجالس المحلية كفاعل في المشهد السياسي لا يمكن تجاوزه

(مما يمكن الاستدلال عليه بأن رفض المجالس المحلية في حلب لمبادرة دي مستورا كان أحد أهم أسباب عدم تقدّمها). وكنتيجة لاحتياج المجالس المحلية للموارد المالية، نشأت اعتمادية متبادلة بينها وبين المعارضة السياسية التي يمثلها الائتلاف الوطني كممثل شرعي للشعب السوري.

يشكل ما سبق أرضية لطرح مقاربة جديدة للحل تتمثل بتبني نظام الحكم المحلي عن طريق تكريس المجالس المحلية ومأسستها، وهي مقاربة تتميز بالواقعية حيث تشكل نقطة التقاء مصالح محلية. إقليمية. دولية لا سيما بعد فشل نموذج الدولة المركزية في تحقيق الاستقرار لإقصائها المكون المحلي عن المشاركة في الحكم، كما تتميز بالمرونة لجهة فاعليتها في إدارة تنوع المجتمع السوري بالشكل الذي يوفر ضمانات متبادلة لجميع مكوناته وخصوصاً الأقليات، لقدرة المجالس على التكيف مع تحولات الصراع، وتشكل المجالس المحلية مدخلاً لتسوية الصراع من خلال التأسيس لعملية سياسية تشاركية تبدأ على المستوى المحلي وصولاً للمستوى الوطني، وتفرز قيادات ذات تمثيل شرعي تقود حواراً سياسياً حول المرحلة الانتقالية المناط بها بناء شرعية عقد اجتماعي تؤسس لنظام جديد قائم على التشاركية.

يثير الطرح السابق عند بعضهم مخاوف بأن يقود الحكم المحلي إلى تقسيم سورية على أسس إثنية أو مذهبية كما هو الحال في العراق، إلا أن حقائق التاريخ والجغرافية والديموغرافيا لا تدعم هذه المخاوف، حيث لا توجد مناطق واسعة أحادية اللون. بل على العكس يعتبر الحكم المحلي ضمانة لترابط مراكز نفوذ محلية أصبحت أمراً واقعاً في حال تم تأطيره وشرعنته، وهو ضمانة من ناحية قدرته على الاستجابة للتعددية المجتمعية. وثمة مخاوف تتعلّق بطريقة التعاطي السياسي مع الحكم المحلي حيث يحاول النظام تحجيم الدور السياسي لهياكله القائمة الآن وحصره فقط في نطاق تقديم الخدمات. إضافةً إلى ذلك تتخوف بعض قوى المعارضة بأن يكون طرح المجالس المحلية يتجاوزها ويشكّل بديلاً عن الحل السياسي وفق بيان جنيف 1، رغم أن التعارض بينهما ليس قائماً.

واقع المجالس المحلية والتحديات

أولاً–توصيف الواقع

بدأ تشكيل المجالس المحلية في سورية منذ مطلع عام 2012 ليقدر عددها الراهن بما يقارب 950 مجلساً محلياً فرعياً في عموم سورية حتى في مناطق سيطرة النظام السوري وتنظيم الدولة الإسلامية وبأدوار مختلفة مقارنة بمناطق سيطرة المعارضة السورية، وإن كانت بداية تشكيل المجالس قد واجهت تحدي الشرعية والتمثيل إلا أن التجربة تظهر تحسناً كبيراً في شرعية المجالس وهو ما يمكن الاستدلال عليه بمؤشرين: 1) تراجع ظاهرة وجود أكثر من مجلس في نفس النطاق الجغرافي ومثال ذلك نجاح مدينة دوما مؤخراً في تجاوز إشكالية وجود مجلسين وانتخاب مجلس موحد للمدينة؛ 2) تحسن ملحوظ في مستويات مشاركة السكان المحليين في المجالس المحلية كناخبين أو مراقبين وهو ما تجلى في مجالس المحافظات في درعا وحلب وإدلب.

كما يُلحظ تطور في آليات مساءلة المجالس المحلية فمثلاً أفضى احتجاج أهالي بلدة احسم في إدلب على آلية عمل المجلس إلى اتخاذ قرار من لجنة المراقبة بتعيين كادر جديد، إضافة إلى وجود مؤشرات عدة تدل على الحرص المتزايد للمجالس على الشفافية عن طريق عرض أعمالها وتقاريرها المالية على السكان باستمرار.

ومما يلاحظ أيضاً تأكيد المجالس حضورها في قطاع المرافق الحيوية المهيئة لاستقرار السكان المحليين كقطاع الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي، إضافة لعملها في تقديم الخدمات ذات الطابع الإنساني العاجل.

ثانياً–التحديات

تواجه المجالس المحلية عدة تحديات تتعلق بشكل أساسي بالموارد المادية والبشرية، فمن جهة تعتمد على الدعم الخارجي وهو دعم غير مستقر ويخضع لاعتبارات الداعمين مقابل ضعف اعتمادها على مواردها الذاتية وإن كانت هنالك بعض المؤشرات على سعي المجالس لتنمية مواردها الذاتية من خلال إقامة مشاريع تنموية وجباية الرسوم المحلية، ومن جهة أخرى تعاني من نقص الكوادر البشرية المؤهلة.

كما أن استمرار الصراع وتزايد كلفه التي تصل أحياناً إلى حد إفراغ المجتمع المحلي من السكان، ألحق ضرراً كبيراً في مؤسسات الدولة ومرافقها وزاد من العبء الخدمي على المجالس، وبشكل التهديد الأمني المتمثل بالقوى المتطرفة أحد أبرز التحديات لترسيخ المجالس المحلية.

رؤية لتمكين المجالس المحلية

أولاً–سيناريو استمرار الصراع

تضطلع المجالس المحلية في هذا السيناريو بدورين أساسيين، الأول سياسي باعتبارها الممثل الشرعي المخول بالتفاوض باسم السكان المحليين، والثاني خدمي باعتبارها الأقدر على معرفة احتياجات مجتمعها والاستجابة لها، وبشكل تمكين المجالس المحلية لتأدية هذين الدورين ضرورةً لتحقيق استقرار المجتمعات المحلية والتخفيف ما أمكن من كلف الصراع. ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- الاعتراف السياسي والقانوني بالمجالس المحلية كجهة محورية في أي طرح سياسي؛
- تأطير العلاقة بين البنى المحلية على المستويين الأفقي والعامودي؛
- بناء القدرات في مجال التفاوض وتعزيز آليات التمثيل؛
- اعتبارها الجهة الوحيدة المخولة باستلام الدعم والإشراف على توزيعه؛
- بناء القدرات في مجال تقييم الاحتياجات؛
- توفير الدعم المالي والفني لتنمية الموارد الذاتية.

ثانياً–سيناريو المرحلة الانتقالية

تشـكل المجالس المحلية محور العملية الانتقالية حيث يوكل إليها بناء عقد اجتماعي جديد بين مكونات المجتمع عبر عملية سياسية تبدأ من المستوى المحلي وصولاً للمستوى الوطني، ولتمكين المجالس من أداء هذا الدور لا بد من العمل على:

- إقرار نظام الحكم المحلي ضمن ترتيبات العملية الانتقالية؛
- وضع استراتيجية متوافق عليها لترسيخ نظام الحكم المحلي في سورية.

خاتمة

لم تخبُ ثورة الحرية رغم استمرار طغيان النظام المستبد لسنة خامسة ورغم تفاقم صراع القوى الإقليمية والدولية، إلى جانب تنامي ظاهرة العنف العبثي التي تعبّر عنها كيانات متطرّفة عابرة للحدود. ويؤكد استمرار الروح الأصلية للثورة ظهور كيانات المجالس المحلية كتعبيرٍ عن إرادة الحرية للسكان وتوقهم لحكم أنفسهم دون وصاية أو استبداد. وأمام ترهّل سياسات القوى المتصارعة وعجز المقاربات التقليدية المطروحة عن إيجاد حل، تبرز تلك المجالس كترجمة لإرادة الحكم المحلي وكمقاربة واقعية مرنة للخروج من حالة الاستعصاء والتأسيس للحل. ويعود نجاحها في تحدي البقاء والنمو رغم كل ما واجهته من ضغوط إلى ارتكازها لشرعية مستمدة من تمثيلها للسكان المحليين وقدرتها على التعبير عن احتياجاتهم وتلبيتها ضمن حدود قدراتها، وهو ما يبرزها كبديلٍ قادرٍ على إعادة الزخم للثورة السورية وتولي زمام المبادرة في ظل تآكل دور المعارضة التقليدية في معادلة الصراع وازدياد المخاطر الناجمة عن الاحتلال الإيراني المباشر والحركات المتطرفة العابرة للحدود. واستناداً لما سبق، تتعاظم الحاجة لدعم المجالس المحلية والتعاطي معها كفاعلٍ سياسيٍ، وتمكينها بما يؤهلها لأداء هذا الدور.